تقرير لـ«الأمناء» يسرد عواقب توقف عمل أهم صرح اقتصادي في العاصمة الجنوبية عدن ومن يقف خلف ذلك..

مصافي عدن.. تخبط ينذر بكارثة

ما هو المسمار الأخير في نعش شركة مصافي عدن؟

وهل يعلن عمال وموظفي المصافي ثورة ضد الفساد؟

«الأمناء» كتب / د. علي المسبحي :

يمثلت شركة مصافي عدن منذ عقود من الزمن صرحاً اقتصادياً واستراتيجياً هاماً ظل منذ إنشائه في عام 1952م الواجهة الحضارية لمدينة عدن، وقد انشئت هذا الصرح بالطبع شركة الزيت البريطانية (Bb) لتؤول ملكيته لاحقاً إلى الدولة وتحديداً في عام 1977م.

وظلت المصفاة طوال العقود الماضية ترفد خزينة الدولة بملايين الدولارات، نتيجة للوظيفة التي تمارسها ممثلة بعملية الاستيراد والتكرير والتصدير للنفط الخام والمشتقات النفطية الجاهزة.

وخلال العقد الأخير والسنوات الماضية، تعرضت المصفاة إلى إهمال كلي ادى للتدهور في قدرتها التكريرية والإنتاجية، نتيجة عدم الصيانة والتحديث والتطوير لإصولها ومعدات عملها، في ظل تركيز المصفاة على زيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية، والتي ظلت ضئيلة مما أثرت سلباً على نشاط المصفاة والنهوض بها.

وفي صبيحة يوم الأربعاء الموافق 23 / 5/ 2007م، وخلال وقائع احتفال موظفي شركة النفط بعدن بحفل تكريم تم تنظيمه بقاعة اماسي بمناسبة عيد العمال، طل علينا الأخ خالد بحاح وزير النفط (الاسبق) في كلمة له في الحفل بخبر نزل على رؤوس الجميع كالصاعقة حيث قال وفي سياق كلمته التي القاها خلال وقائع الحفل: «زرت مصافي عدن واطلعت على الوضع فيها، ووجدت أن الإيرادات تكاد تغطي النفقات اي انه لا توجد أرباح في المصفاة»، وكان هذا الخبر حقيقة قد شكل صدمة بالنسبة للحاضرين، فكيف لا تحقق المصفاة أرباحاً؟ وأين يكمن الخلل؟ ولك عزيزي القارئ أن تتصور حصول مثل هذا الامر وفي ظل الأوضاع الطبيعية - آنذاك - فماذا سنقول ونحن اليوم في وضع حرب وأوضاع غير مستقرة؟ وهل يا ترى يعي عمال وموظفي شركة مصافي عدن العملاقة هذا الأمر؟

في الواقع لو قمنا بعمل مقارنة بسيطة لأوضاع المصفاة فيما بين الاعوام (2010م الى 2007م) وفي ظل أوضاع طبيعية لوجدنا أن منتجات مصافي عدن من المشتقات النفطية بعد التكرير في عام 2007م بلغت نحو (3.5) مليون طن متري، فيما انخفضت الكمية المنتجة في عام 2010م الى (3) مليون طن متري، وهذه الكمية بالطبع لا تغطي سوى نحو 50 % من احتياج السوق المحلي من المشتقات النفطية، ونظرا لارتفاع الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية وانخفاض الكمية المنتجة من مصافي عدن، فقد اضطرت (المصفاة) في عام 2010م الى عملية الاستيراد للمشتقات النفطية الجاهزة ولكمية بلغت نحو (3) مليون طن متري بقيمة وصلت نحو 2 مليار دولار، ولو كانت المصفاة قامت بشراء نفط خام من الخارج بهذا المبلغ الكبير لعملت على توفير مئات الملايين من الدولارات بدلاً من شراء مشتقات نفطية جاهزة.

وهذا المثال البسيط يوضح مدى التدهور الذي وصلت إليه المصفاة، وقد يقول البعض أن انخفاض الكمية المكررة يعود في الأساس إلى النقص المستمر في النفط الخام الحكومي (نفط مأرب) الواصل إلى مصفاة عدن، ولأمثال اولئك نقول ان هذا الكلام صحيح، ولكن هل يعقل أن تقوم (المصفاة) بشراء مشتقات نفطية جاهزة بدلاً من شراء نفط خام خارجي إذا كان لديها طاقة تكريرية فائضة وتحرم نفسها من الفارق الكبير بين فاتورة الاستيراد بين النفط الخام وبين المشتقات النفطية؟ ومن هذا يتضح لنا ان المصفاة كانت تعمل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية طوال السنوات الماضية لما قبل الحرب.

ربما لا ننكر ان قلنا ان المصفاة قد عانت خلال الفترة الماضية من أزمة مالية خانقة، والسبب بالطبع ناتج للخلاف الحاصل بينها وبين وزارة المالية حول سداد رواتب موظفي المصفاة، الأمر الذي أطر فيه المصفاة إلى دفع الرواتب اعتبار من مايو الماضي من واقع ما تسمى بعمولة الخزن للمشتقات النفطية وهي العملية التي تقوم بها، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط المالية على المصفاة، حيث كانت وزارة المالية تخفف عن المصفاة هذا الحمل، والآن دخلت المصفاة مرحلة جديدة من مراحل المعاناة المالية، ولكن يبقى السؤال: هل استنفذت المصفاة مديونيتها لدى وزارة المالية البالغة (30) مليار ريال حتى تخلت وزارة المالية عن سداد الرواتب مع مطالبة الأخيرة للمصفاة بضرورة توريد عمولة الخزن من أجل الاستمرار في صرف الرواتب وهو ما ترفضه المصفاة؟

وبهدف التخفيف من الضغوط المالية عليها، تسعى المصفاة حاليا إلى تشجيع الموردين على زيادة كمياتهم النفطية لدى المصفاة وبالتالي زيادة عمولة الخزن لتعويض نقص السيولة لديها، وبعد أن قامت خلال الفترة الماضية ببيع بعض أصولها من سفن وبواخر بحجة انها متهالكة وذلك للحصول على سيولة نقدية، تطل علينا شركة مصافي عدن بين الحين والآخر إلى فتح مساكب خاصة استحدثها في قلب المصفاة قبل عدة سنوات للبيع المباشر بواسطتها تحت ذريعة احتياجها إلى سيولة نقدية لسداد التزاماتها المالية، وهو بالطبع كان آخر الخيارات المتبقية لدى (المصفاة) قبل الانهيار الكامل، وعلى الرغم من خطورة هذا الوضع - اي قيام المصفاة بعملية البيع عبر مساكبها المستحدثة - على شركة النفط اليمنية كون هذه العملية من صميم اختصاص ومهام شركة النفط وفق القانون، وليس من اختصاص (المصفاة) والذي سوف يدخلها في صراع للبقاء بينها وبين شركة النفط كونها صاحبة الحق الحصري بعملية تسويق المشتقات النفطية في السوق المحلية، وهو ما يمنح شركة النفط الحق في مقاضاة المصفاة على هذا التجاوز في الاختصاص.

وينبغي الاشارة والتأكيد بان مشكلة المصفاة ليست مع شركة النفط عدن وانما هي مع الحكومة ووزارة المالية تحديداً ولوبي الفساد المسيطر على المصفاة بكل اسف.

إن التخبط الذي تعيشه المصفاة حاليا ينذر بكارثة قد تصل بالمصفاة إلى إعلان الإفلاس وبيع أصولها للحصول على الرواتب إذا لم تستوفي ما تسمى بعمولة الخزن ذلك، وهو الامر الذي يدفعنا مجدداً للتساؤل: هل فعلاً تعيش المصفاة فصلاً جديداً من فصول الانهيار البطيء؟ وبالمقابل هل يرضخ عمال وموظفي المصفاة إلى هذا الإهمال المتعمد والمخطط له سلفاً وبأن تصبح المصفاة مجرد خزانات تعمل بنظام العمولة في ظل تهالك وتعرض جميع الآلات والمعدات والورش إلى الصداء نتيجة توقفها فترة طويلة عن العمل؟.

والسؤال الاهم: هل تستمر المصفاة في الهروب إلى الأمام بدلاً من حل المشكلة الرئيسية والجوهرية والمتمثلة بتشغيل المصفاة؟

والسؤال الأخير: هل سيصمت عمال وموظفي شركة مصافي عدن عن هذا الوضع الحالي المتدهور للمصفاة ام آن الاوان لان تصحوا ضمائرهم وتدفعهم للمطالبة بضرورة اعادة تشغيل المصفاة ويعلنونها ثورة ضد الفساد المستشري في مفاصل اهم صرح اقتصادي في العاصمة الجنوبية عدن؟ هذا ما سنعرفه وما ستقوله لنا الأيام القادمة بإذن الله تعالى.

*باحث نفطي واقتصادي.